الأمم المتحدة S/PV.5606

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٠٦

الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٠٥
نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	الأرجنتين	السيد بارتفلد
	بيرو	السيد غياردو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي كيشن
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد هوشينو
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2006/950)

06-67747 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/950)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة (S/2006/950)، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وعقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه الكامل للفريق العامل الدولي، ويشير إلى دوره بوصفه ضامنا وحكما نزيها في عملية السلام، ويؤيد بيانه الختامي المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما يشجع الفريق العامل الدولي على تعزيز النهوض بالحوار مع جميع الأطراف الإيفوارية. ويصر على ان تطبق جميع الأطراف الإيفوارية، تحت إشراف رئيس الوزراء، الجدول الزمني لتنفيذ خريطة الطريق، التي وضعها الفريق العامل الدولي.

”ويشاطر مجلس الأمن الفريق العامل الدولي ما أعرب عنه من قلق شديد إزاء التأخر في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، ويحث جميع الأطراف الإيفوارية على التعاون الكامل مع رئيس الوزراء، من أجل تنفيذ جميع أحكام خريطة الطريق، التي وضعها الفريق العامل الدولي، والمشار إليها في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تحديد هوية السكان، وتسجيل الناخبين، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تشكل محور عملية السلام في كوت ديفوار.

”ويشير مجلس الأمن، واضعا في اعتباره أحكام القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، إلى أن حياد ونزاهة وسائط الإعلام العامة، هما أمران ضروريان لعملية السلام، وهو يؤيد الفريق العامل الدولي الذي أعتبر أنه من الضروري إعادة الموظفين المفصولين من هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية، وصحيفة فراتيرنيتيه ماتان (Fraternité Matin) إلى عملهم. كما يشير إلى أن العراقيل التي تعوق حرية حركة القوات المحايدة، وتحديدا تلك التي يضعها الحرس الجمهورية غير مقبولة.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه التام لرئيس الوزراء، السيد شارك كونان باني. ويشجعه بقوة على مواصلة مساعيه، بالتشاور مع الرئيس لوران غباغبو، بما فيها جهوده لمحاربة الإفلات من العقاب وتعزيز الحكم الرشيد، واستخدام جميع السلطات المشار إليها في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) للتحضير للانتخابات، التي يجب عقدها في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويرحب المجلس، في هذا الصدد بإعلان رئيس الوزراء اتخاذ تدابير فورية لاستئناف عملية تحديد الهوية، ويتوقع اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه يجب

على رئيس الوزراء أن يمارس سلطاته دون عائق، بما في ذلك سلطته على قوات الدفاع والأمن، المشار إليها في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، ويناشد جميع الأطراف الإيفوارية دعم جهوده.

”ويدعو مجلس الأمن الوسيط التابع للاتحاد الأفريقي إلى زيارة كوت ديفوار، من أجل استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن، بالتعاون، عند الاقتضاء، مع جميع القادة الأفارقة الآخرين.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الفريق العامل الدولي، أن يقوم، في إطار التحضير لاجتماعه المقبل في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بتقديم جدول زمني تفصيلي ومستكمل لتنفيذ عملية السلام، وجميع التوصيات اللازمة للنظر في الحالة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وذلك في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد بيير شوري، وللممثل السامي المعني بالانتخابات، السيد جيرار ستودمان، ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن القوات الفرنسية التي تدعمها.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/58.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.